واراد وا ان يثبتوا ذلك فليس لهم الا بحضرة وارث
او وصي وليس لهم ان يثبتوا على غريم الميت عليه
دين ولا على موصى له ولا غريم له على الميت دين وان
لم يكن الميت اوصى الى احد وكانت ورثته صغارا
ليس فيهم من يقوم بحجته فينبغي للقاضي ان يجعل لهم
وصيا يقوم بامرهم فان اثبت الغرماء حقوقهم
بحضرة هذا الوصي وسألوا القاضي ان يامره بدفعه
اليهم من مال الميت فينبغي للقاضي ان يستحلف كل
واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئا بالله ما قبضت
من هذا المال الذي ثبت لك من فلان الميت في صورته
ولا من واحد اداه اليك عنه ولا قبض ذلك قابض
بامرك ولا ابرأ انه منه ولا من شيء منه ولا احالك بذلك
ولا بشيء منه فلان الميت ولا انه هنت بذلك ولا بشيء
منه رهنا فاذا حلف امر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم
له بشيء ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل ولم يوص
الى احد ولم يخلف وارثا واذعى قوم عليه مالا وحقوقا
فان القاضي يجعل له وصيا ثم يدعوهم ببينة تقيم
على ما يدعون بحضرة هذا الوصي الذي جعله القاضي
فاذا ثبت لحق حلف المدعى على الوجه الذي مر وان

كان الميت ورثته في بلد آخر وماله وتركته هناك حيث
توفي فادعى عليه قوم حقوقا واموالا فان كان
البلد الذي فيه ورثة الميت بلدا منقطعا عن هذا
البلد جعل له القاضي وصيا وامرهم بالتثبت على ان
الغيبة المنقطعة جعلت بمنزلة الموت وان لم يكن
البلد منقطعا عن ذلك البلد واراد وا ان يثبتوا
حقوقهم عند هذا القاضي ليحكم لهم بذلك لم يقبل
ذلك منهم الا ان يشاء وا ان يسمع من شهودهم
ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم الى ذلك القاضي
يسمع من كتاب ادب القاضي للخصاف
ولاية الدعوى على البايع وان لم يكن العين في
يده وكان في يد المشتري لان البايع غاصب
والمشتري غاصب الغاصب ودعوى المدعي على
الغاصب تصح وان لم يكن العين في يده لانه يدعي
عليه الفعل من فصول السرخسي ادعى ملكا سبب
ثم ادعاه مطلقا وشهدا به لا يسمع دعواه في
عامة الروايات لا يقبل بينته اقر بملك بشراء
او ارث ثم برهن على الملك المطلق لا يقبل من آخر
ولو قال هو لي ثم قال ملكي بالشراء او بالارث وبرهن

Copyright © King Saud University